

Distr.
GENERAL

A/AC.109/2018
1 May 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

غوام

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	١ - ٤	لمحة عامة
٢	٥ - ١٣	التطورات الدستورية والسياسية
٢	٥ - ١٢	ألف - الدستور
٣	١٣	باء - الانتخابات العامة
٤	١٤ - ٢٠	المنشآت العسكرية
٥	٢١ - ٥٧	الأحوال الاقتصادية
٥	٢١ - ٢٤	ألف - لمحة عامة
٦	٢٥ - ٢٧	باء - المالية العامة
٦	٢٨ - ٣٢	جيم - حيازة الأراضي
٧	٣٣ - ٤٠	دال - الزراعة ومصايد الأسماك
٨	٤١ - ٤٢	هاء - السياحة
٩	٤٣ - ٤٤	واو - التشييد
٩	٤٥ - ٤٦	زاي - القطاع المالي
١٠	٤٧ - ٥٠	حاء - الصناعة والتجارة
١٠	٥١ - ٥٧	طاء - النقل والمواصلات والمرافق الأساسية
١٢	٥٨ - ٦٩	الأحوال الاجتماعية
١٢	٥٨ - ٦١	ألف - اليد العاملة
١٢	٦٢ - ٦٥	باء - الصحة العامة
١٣	٦٦ - ٦٧	جيم - الإسكان
١٣	٦٨	دال - الرعاية الاجتماعية
١٣	٦٩	هاء - الجريمة
١٤	٧٠ - ٧٣	الأحوال التعليمية
١٤	٧٤ - ٨٤	مركز الإقليم في المستقبل

غوام^(١)

أولا - لمحة عامة

١ - غوام، إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره الولايات المتحدة الأمريكية، وهي أكبر الجزر في أرخبيل ماريانا وأقصاها جنوبا. وطول الجزيرة ٤٨ كيلومترا وعرضها يتراوح بين ٨ كيلومترات و ١٤ كيلومترا ويبلغ مجموع مساحة أراضيها ٥٤٠ كيلومترا. وعاصمتها أغانا.

٢ - وتتكون غوام من منطقتين جيولوجيتين متميزتين تتساويان تقريبا في المساحة. والجزء الشمالي من الجزيرة عبارة عن هضبة عالية من الأحجار الجيرية المرجانية تتواجد فيها الطبقات الرسوبية الشمالية الحاوية للمياه التي يمكن أن تمد الإقليم بالمياه العذبة بكميات تفوق بكثير احتياجاته في الوقت الحاضر. أما المنطقة الجنوبية فتغلب عليها الطبيعة الجبلية. ويعتبر ميناء أبرا، الواقع في الجانب الغربي الأوسط من الجزيرة، من أكبر الموانئ المحمية في منطقة المحيط الهادئ وأفضل موانئ المياه العميقة الواقعة بين جزر هاواي والفلبين^(٢).

٣ - وغوام مستعمرة أسبانية سابقة تحت إدارة بحرية الولايات المتحدة في الفترة الممتدة من سنة ١٨٩٩ إلى ١٩٥٠، باستثناء فترة تخللت الحرب العالمية الثانية عندما احتلت اليابان الجزيرة. وبموجب القانون التأسيسي لسنة ١٩٥٠ الصادر عن كونغرس الولايات المتحدة، أصبحت غوام إقليما غير مدمج. ونقلت إدارة الإقليم الى وزارة الداخلية.

٤ - وبتزايد سكان غوام بمعدل متسارع، فقد ارتفع عددهم من ٩٧٩ ١٠٥ نسمة في عام ١٩٨٠ الى ما يقدر بـ ١٣٣ ١٥٢ نسمة في عام ١٩٩٠، أي بنسبة ٢٦ في المائة^(٣). وطبقا لآخر المعلومات ارتفع عدد سكان غوام الى ١٤١ ٠٠٠ نسمة في عام ١٩٩٣^(٤). ومن بين مجموع السكان هناك ٢٢ ٠٧٧ من الأفراد العسكريين التابعين للولايات المتحدة الأمريكية ومُعاليهم^(٥).

ثانيا - التطورات الدستورية والسياسية

ألف - الدستور

٥ - بموجب القانون التأسيسي لسنة ١٩٥٠ تتألف حكومة غوام من فروع مستقلة، التنفيذي والتشريعي والقضائي.

٦ - وينطبق نظام الاقتراع العام للراشدين في الانتخابات المحلية على أبناء غوام من سن ١٨ سنة فأكثر. ولأن الغواميين يعتبرون رعايا لا مواطنين للولايات المتحدة، فإنه لا يحق لهم الإدلاء بأصواتهم في انتخابات الرئاسة بالولايات المتحدة طالما ظلوا مقيمين في الإقليم.

٧ - ومنذ عام ١٩٧٢ يمثل الإقليم بمندوب واحد غير مصوت في مجلس نواب الولايات المتحدة.

الفرع التنفيذي

٨ - تناط السلطة التنفيذية بحاكم ينتخب مع نائب له، لفترة أربع سنوات. والحاكم مسؤول عن الإشراف والرقابة العاميين على الفرع التنفيذي ويقدم تقريراً سنوياً عن معاملات حكومة الإقليم إلى وزير الداخلية لإحالة إلى الكونغرس. وللحاكم أن يصدر أوامر ولوائح تنفيذية وأن يوصي الهيئة التشريعية بمشاريع قوانين، وأن يبلغها بأرائه، وله حق نقض التشريعات.

٩ - تناط السلطة التشريعية بهيئة من غرفة واحدة تتألف من ٢١ من أعضاء مجلس الشيوخ تنتخبهم الدوائر التشريعية لمدة سنتين. وللمجلس التشريعي أن يبطل حق النقض الذي يتمتع به الحاكم.

١٠ - وبموجب القانون التأسيسي لسنة ١٩٥٠، يحتفظ كونغرس الولايات المتحدة بسلطة إبطال أي قانون يسنه مجلس غوام التشريعي.

الفرع القضائي

١١ - تشمل الولاية القضائية لمحكمة غوام الابتدائية الاتحادية جميع القضايا المطروحة في إطار دستور الولايات المتحدة، فضلاً عن معاهدات الولايات المتحدة وقوانينها. وتنظر المحكمة العليا في غوام في القضايا المطروحة في إطار قوانين غوام.

١٢ - وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، سنت غوام تشريعاً لإنشاء محكمة عليا في غوام، ووفقاً للقانون التأسيسي، الذي يتيح للسلطة التشريعية سن قوانين لإنشاء محكمة عليا، ستقوم محكمة الدائرة التاسعة برصد قرارات محكمة غوام العليا لفترة اختبارية مدتها ١٥ سنة. وقد أعلنت السلطة التشريعية في غوام أنها لا توافق على نص الاختبار. وذكر متكلم باسم المحكمة العليا في غوام، أن من شأن إنشاء محكمة عليا في غوام، أن يتيح إمكانية إعادة النظر في القضايا التي نظر فيها وفقاً للقانون المحلي بواسطة قضاة عارفين بقوانين المجتمع المحلي وعاداته وقيمه وأعرافه^(١).

باء - الانتخابات العامة

١٣ - أجريت انتخابات عامة في غوام في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وبلغ عدد الناخبين المسجلين ١٠٢ ٧٤ ناخباً؛ شارك منهم في الاقتراع ٩٩١ ٤٤ شخصاً. وحصل المرشحان الديمقراطيان، كارل ت. غوتيريز ومادلين بوردايو على ٥٢,٠٢ في المائة من الأصوات، وانتخبا حاكماً ونائبة للحاكم على الترتيب. وفي انتخابات المجلس التشريعي: فاز المرشحون الديمقراطيون بثلاثة عشر مقعداً وحصل الجمهوريون على ثمانية مقاعد. وأعيد انتخاب مرشح الحزب الديمقراطي السيد روبرت أ. اندروود مندوباً عن غوام في مجلس نواب الولايات المتحدة^(٢).

ثالثاً - المنشآت العسكرية

١٤ - رصدت الحكومة الاتحادية للولايات المتحدة ما يقرب من ٧٤٨,١ مليون دولار لعملياتها العسكرية في الاقليم خلال السنة المالية ١٩٩٣. وكان تقسيم هذا المبلغ على الوجه التالي: أجور ومرتبات: ٤٧٤,٩ مليون دولار؛ وشراء بضائع وخدمات: ١٥٦,١ مليون دولار؛ وإنشاءات عسكرية: ١١٧,١ مليون دولار. وبلغ مجموع معاشات العسكريين المتقاعدين ١٧,٥ مليون دولار. وبلغ مجموع ما أعيد لحكومة غوام من ضرائب الدخل الاتحادية عن السنة المالية ١٩٩٣ (الأموال الباب ٣٠) ٥٢,٦٦ مليون دولار. وبلغ مجموع مبيعات القطاعي لحساب وكالة المؤمن التابعة لوزارة الدفاع في السنة المالية ١٩٩٣، ٤١,٧ مليون دولار^(٨).

١٥ - وخلال عام ١٩٩٣، انخفض العدد الإجمالي للأفراد العسكريين في الخدمة الفعلية بمعدل ٥,٣ في المائة مقارنة بعام ١٩٩٢. وحدث الانخفاض الأكبر في صفوف أفراد البحرية العاملين الذين أصبح عددهم ٥٥ في عام ١٩٩٣ بعد أن كان يبلغ ٣٤٣ في عام ١٩٩٢. ويعزى ذلك الانخفاض الى تسريح عدد من أفراد البحرية في أواخر عام ١٩٩٢. وبلغ مجموع العسكريين (بين أفراد عسكريين في الخدمة الفعلية ومعاليين) ٢٢٠٧٨ نسمة في عام ١٩٩٣ مقارنة بـ ١٧٨ ٢٢ نسمة في عام ١٩٩٢^(٨).

١٦ - وبحلول شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أضيفت محطة طيران البحرية في أغانا بصورة رسمية الى قائمة القواعد المعدة للإغلاق. وسوف تُخلى هذه القاعدة وتعاد إقامتها في أماكن أخرى في الفترة ما بين ١٩٩٣ - ١٩٩٩. وسينتج عن إغلاق القاعدة نقل ملكية أربع قطع إضافية من الأرض الى حكومة الإقليم^(٨).

١٧ - وستغادر سفن الإمداد التابعة للأسطول والتي يقع ميناء تسجيلها في الاقليم، وهي "سان خوسيه وهوايت بليز ونياغرا فولز"، غوام قبل عام ١٩٩٦ تمهيدا لسحبها من الخدمة وإعادة تجهيزها كسفن قيادة للجسور البحرية العسكرية. ولدى عودة هذه السفن الى غوام، سيكون على متنها طاقم مؤلف من ١٠٠ من أفراد البحرية التجارية و ٤٠ من أفراد الأسطول العسكريين، عوضا عن العدد الحالي البالغ ٤٤٥ بحارا وضابطا^(٨).

١٨ - وفي عام ١٩٩٣ منحت القوات الجوية عقدا بقيمة ٩,٢ مليون دولار لشركة لإنشاءات مقرها دلاس بولاية تكساس، لإقامة مشروع سكني للأسر مؤلف من ١٠٠ وحدة سكنية ضمن قاعدة أندرسن الجوية^(٨).

١٩ - وفي عام ١٩٨١ أنشئ جيش غوام والحرس الوطني الجوي المشار إليه رسميا بقيادة غوام الإقليمية. وأعيد تحديد ولايته الرئيسية بوصفه الدفاع الأرضي عن جزر ماريانا وعن الوحدات المستقلة في أماكن أخرى من منطقة المحيط الهادئ. كما يتولى حرس غوام الإقليمي مهمة مؤازرة أو تجهيز وحدات ضرورية للاضطلاع بمهام خاصة.

٢٠ - وكان حرس غوام الوطني، وقوامه أكثر من ٧٠٠ فرد موزعا على فرقتين (الفرقة ٢٩٤ التابعة للجيش، والقيادة الجوية لسلاح الطيران)، وحدة الاحتياط الوحيدة التي استدعيت وخدمت أثناء حرب

الخليج. وتبلغ تكاليف تشغيل حرس غوام ٩,٣ مليون دولار، منها تسعة ملايين دولار مرصودة من أموال اتحادية، و ٠,٣ مليون دولار من ميزانية الاقليم^(٨).

رابعاً - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٢١ - كانت غالبية الغواميين تعمل في زراعة الكفاف حتى الحرب العالمية الثانية. وبعد الحرب وحتى السبعينات تولدت العمالة أساساً عن وجود قواعد عسكرية تابعة لوزارة دفاع الولايات المتحدة، التي وفرت أعمالاً معظمها في قطاع التشييد والخدمات. ووفر تشكيل حكومة للإقليم في عام ١٩٥١ مزيداً من العمالة في القطاعات غير الزراعية، لا سيما في الخدمات العامة. ومنذ السبعينات كانت الزيادة الهائلة في السياحة وقطاعات التشييد وتجارة التجزئة وقطاعات الخدمات المتعلقة بها بمثابة القوى الفاعلة في نمو الاقتصاد.

٢٢ - وخلال الفترة الجارية استعراضها، واصلت غوام تسجيل معدل تضخم سريع التفاقم. وفي عام ١٩٩٣ بلغ معدل التضخم ١١ في المائة مقارنة بمعدل ٧,١ في المائة في عام ١٩٩٢. وبنهاية عام ١٩٩٣ بلغت قوة الدولار الشرائية في غوام ٢٧,٠ سنتاً^(٩).

٢٣ - وتواصل الحكومة الاتحادية الاضطلاع بدور رئيسي في التنمية الاقتصادية للإقليم. وبلغ مجموع الاعتمادات الاتحادية المخصصة لغوام في السنة المالية ١٩٩٣ ما مجموعه ٩٥٢ مليون دولار^(٩) بالمقارنة بمبلغ ٨٤٣ مليون دولار لعام ١٩٩٢^(١٠). وجاء توزيع هذه الاعتمادات على النحو التالي: ٤٧٢ مليون دولار للمرتبات والأجور، و ١٦١ مليون دولار للمنح الاتحادية؛ و ١٣٧ مليون دولار في شكل مدفوعات مباشرة إلى الأفراد، و ١٦٦ مليون دولار للمشتريات، و ١٧ مليون دولار للبرامج الأخرى. وبلغ متوسط نصيب الفرد من النفقات الاتحادية في غوام خلال السنة المالية ١٩٩٣، ١٥٧ دولار^(٩)، بالمقارنة بمبلغ ٣٤٣ دولار للسنة المالية ١٩٩٢^(١٠).

٢٤ - وفي آب/أغسطس ١٩٩٣ عانت غوام من زلزال بقوة ٨,١ بمقياس ريختر. وقدرت الأضرار بنحو ١١٥ مليون دولار. وعلاوة على ذلك، تأثرت صناعات عديدة من جراء بطف عودة إمدادات الطاقة والمياه. ولحقت بعدة فنادق أضرار جسيمة. كما انهار كل من فندق رويال بالم ريزورت وفندق غراند أوتيل وجنحاً ثم جرى هدمهما. ولحقت بأوتيل غوام هيلتون أضرار فادحة وأغلق من أجل إجراء إصلاحات فيه تستغرق سبعة أشهر. ونتيجة لهذا الدمار كله عانت صناعة السياحة من خسائر فادحة^(١١).

باء - المالية العامة

٢٥ - بلغ إجمالي الإيرادات الكلية لحكومة الاقليم للسنة المالية ١٩٩٣ ما مقداره ٦٨٩,٩ مليون دولار وإجمالي النفقات الكلية ما مجموعه ٥٧٣,٢ مليون دولار، وذلك بالمقارنة بـ ٦٩١ مليون دولار و ٥٣٧ مليون دولار للسنة المالية ١٩٩٢. وهكذا سجلت حكومة الاقليم رصيда فائضا يبلغ ١١٦,٧ مليون دولار.

٢٦ - وينص القانون التأسيسي في غوام على أن تكون ضرائب الدخل في غوام مطابقة تماما لضرائب الدخل الاتحادية. وهذا يعني أنه حينما يشير القانون الاتحادي الى الولاية الضريبية الاتحادية، يشير قانون غوام الى غوام؛ وحينما يشير القانون الاتحادي الى غوام، يشير قانون غوام الى الولاية القضائية الاتحادية. إن قانون ضريبة الدخل في غوام هو القانون الاتحادي ولكن مع كون الإيرادات لحكومة غوام. وغوام حرة في فرض قوانين ضريبية أخرى. وتتضمن الضرائب الرئيسية ضريبة بنسبة ٤ في المائة على إجمالي مقبوضات الأعمال التجارية، والتي تطبق على جميع المبيعات التجارية باستثناء معاملات البيع بالجملة. وهناك أيضا ضريبة مكوس تفرض على المشروبات الروحية، والسجائر والوقود السائل. وتؤول ضرائب الدخل الاتحادية التي تجبى من العسكريين وغيرهم من موظفي الحكومة الاتحادية في غوام الى حكومة غوام. وفي السنة المالية ١٩٩٣، آل مبلغ ٥٢,٧ مليون دولار الى حكومة الاقليم^(١٢).

٢٧ - وتضمن قانون إصلاح الضرائب بالولايات المتحدة لعام ١٩٨٦ حكما يقضي بأن تقوم غوام بتطوير قانونها المتعلق بضريبة الدخل. ولا بد لذلك القانون أن يتطلب أحكاما للحماية ضد الضريبة المزدوجة، والغش، وتجنب دفع الضرائب والتهرب من دفعها. وفي عام ١٩٩٠ أنشئت لجنة قانون الضرائب في غوام لكي تقوم بصياغة نظام ضريبي جديد لغوام^(١٣).

جيم - حيازة الأراضي

٢٨ - إن ما يقرب من ٣٠ في المائة من الأراضي في غوام محجوز لوزارة الدفاع، وتستخدم الحكومة الاتحادية ١ في المائة من الأراضي في أغراض غير عسكرية، كما تمتلك حكومة غوام نسبة ١٩ في المائة منها. وهناك نحو ٥٠ في المائة من الأراضي مملوكة ملكية خاصة. ويوجد حوالي عشرة آلاف من ملاك الأراضي، يملك ٩٤ في المائة منهم أقل من هكتارين من الأرض لكل منهم. وحتى عام ١٩٩٠، كانت توجد في غوام ٣٥ ٠٠٠ قطعة من الأراضي يبلغ مجموع قيمتها التقديرية ١,١ بليون دولار (انظر A/AC.109/1069، الفقرة ٤٢ و A/AC.109/1192، الفقرة ٤٨).

٢٩ - وكما ورد في تقرير سابق (انظر A/AC.109/1192، الفقرات ٤٨-٥٦)، فإن مسألة نقل الأراضي التي تستخدمها الحكومة الاتحادية، وبخاصة من أجل أغراض عسكرية، الى ولاية حكومة غوام، كانت موضوع نزاع بين حكومة الاقليم وبين الدولة القائمة بالإدارة.

٣٠ - وتجدر الإشارة الى أن الأطراف المعنية عقدت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، مؤتمر أراضي غوام، بمشاركة حكومة غوام فضلا عن ممثلين عن وزارة الداخلية ووزارة الدفاع وإدارة الخدمة العامة بالولايات المتحدة. وتناول المؤتمر بخاصة مسألة نقل الأراضي نظرا للتخفيضات المزمعة في حجم فرقة بحرية للولايات المتحدة الموجودة في الاقليم^(١٤). وفي ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤، صرحت وزارة الدفاع بالولايات المتحدة عن خطة أولية تحدد قطع الأراضي الزائدة التي يتعين ستنقل الى حكومة غوام^(١٥).

٣١ - ووفقا لما جاء في تقارير صحفية^(١٦) في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، اعتمد مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة قانون الأراضي الزائدة في غوام بنقل ٣ ٢٠٠ أكر من الأراضي الاتحادية الزائدة الى حكومة غوام. ووفقا لشروط النقل، يتعين على حكومة الاقليم أن تقوم خلال ستة أشهر بتطوير خطة لاستخدام الأراضي في المنطقة المنقولة اليها ثم تقدم تلك الخطة الى كونغرس الولايات المتحدة لاعتمادها.

٣٢ - وأوضحت التقارير الصحفية^(١٧) أنه سينقل في نيسان/أبريل ١٩٩٥، ما يزيد عن ١ ٨٠٠ أكر من الأراضي الاتحادية في أغانا الى الولاية القضائية لحكومة غوام. وتفيد التقارير بأن موظفين من الاقليم يقومون في الوقت الراهن، مع لجنة إعادة استخدام القاعدة الجوية التابعة للبحرية في أغانا بخصص خيارات أفضل طريقة لاستخدام الأراضي لمنفعة الجمهور.

دال - الزراعة ومصايد الأسماك

الزراعة

٣٣ - القطاع الزراعي في غوام هو أصغر قطاع في الاقتصاد. وحتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، كان يستخدم ٢٤٠ شخصا وذلك بالمقارنة مع ٢٥٠ شخصا في عام ١٩٩٢^(١٨). وحتى عام ١٩٩٢، كان ثمة ٥٧ من المزارعين المحليين يستأجرون ٣١٠ هكتارات من الأراضي.

٣٤ - وتعتبر الأحوال الطبيعية في غوام ضعيفة نسبيا للزراعة على نطاق تجاري. فاذا هطل المطر، كان جارفا، وكثيرا ما يكون مصحوبا برياح مدمرة. وتفتقر التربة الى المعادن والعناصر المغذية اللازمة لإنتاج زراعي مرض. وفضلا عن ذلك يشكل صغر مساحة قطع الأراضي عقبة في طريق استخدام الآلات كما أنه يثني المزارعين في كثير من الحالات عن شراء معدات الانتاج. وحتى وقت قريب كانت مرافق نقل المنتجات الزراعية وتخزينها وتجهيزها معدومة تقريبا في حين كانت جهود التسويق مجزأة.

٣٥ - ووزارة الزراعة في غوام مسؤولة عن الإشراف على كافة أنشطة القطاع الزراعي. وتقوم شعبة خدمات التنمية الزراعية بتوفير خدمات من قبيل: تجهيز القروض؛ ومنح عقود استئجار الأراضي الزراعية؛ وتوفير الامدادات المائية؛ وشتلات الخضر والفواكه؛ واستئجار المعدات الزراعية. ويتولى الأمناء الزراعيين في غوام المسؤولية عن تحديد مواقع القطع الزراعية، ومكافحة الآفات، وتخطيط التنمية الزراعية. ويتمثل هدف رئيسي للمجلس في القضاء على ذبابة البطيخ في غوام، مما سيؤدي الى إزالة القيود التجارية المفروضة على واردات المنتجات الزراعية التي مصدرها غوام.

مصيد الأسماك

٣٦ - تعتبر غوام موقعا طبيعيا ملائما لقيام صناعة كبرى لصيد الأسماك بفضل ما لديها من إمكانيات ممتازة في مجال تشغيل الموانئ والمرافق؛ وهياكل أساسية لتجميد الأسماك وتخزينها وتجهيزها؛ كما تتوفر لديها كميات كافية من الوقود والمرافق اللازمة لإصلاح السفن. وبالرغم من ذلك فهي تستخدم أساسا كمركز لنقل التونة بين السفن. أما الأنشطة الأخرى فهي محدودة النطاق.

٣٧ - وفي عام ١٩٩٣ بلغ حجم نقل التونة من غوام ما مجموعه ١٠٤ ٧ طنا متريا، أي بزيادة نسبتها ٣٢ في المائة عن عام ١٩٩٢^(١٩). وفي عام ١٩٩٣، كان ثمة ٥٦٣ ١ سفينة من السفن التي تعمل في مجال صيد الأسماك بحمولة طنية يبلغ اجماليها ٧٢٧ ٤٠٢ طنا^(٢٠).

٣٨ - وتشترك غوام في عضوية مؤسسة تنمية مصايد أسماك المحيط الهادئ، وهي منظمة اقليمية تساعد البلدان الأعضاء في إدارة موارد التونة وتنميتها وحفظها، كما تشترك في عضوية المجلس الاقليمي لإدارة مصايد الأسماك لغربي المحيط الهادئ الذي يسدي المشورة في مجال الإدارة داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لمنع الإفراط في صيد الأسماك وتشجيع التنمية الاقتصادية^(٢١).

٣٩ - وطبقا للاستعراض الاقتصادي السنوي لغوام لعام ١٩٩٣، تمثل تربية الأحياء المائية إمكانية كبيرة لم تستغل بعد بالنسبة لاقتصاد الاقليم. وقد أنشئت أول مزرعة للأغراض التجريبية وأغراض البيان العملي في عام ١٩٧٣ وبدأت أول عملية تجارية في عام ١٩٧٥. ومنذ ذلك الوقت، نمت تلك الصناعة بصورة كبيرة. وفي عام ١٩٩٣، بلغت القيمة الاجمالية لانتاج الأحياء المائية التجارية ما مقداره ١,٦ مليون دولار^(٢٢).

٤٠ - وتشترك غوام في مؤسسة تربية الأحياء المائية في المحيط الهادئ. وهدف هذه المؤسسة هو تشجيع تربية الأحياء المائية والمساعدة في تربيتها في جزر المحيط الهادئ التابعة للولايات المتحدة عن طريق الدعم المنسق اقليميا في مجالات التخطيط والتثقيف والدعم المالي والتقني^(٢٣).

هـ - السياحة

٤١ - تواصل السياحة مساهمتها الرئيسية في اقتصاد غوام. وفي عام ١٩٩٣، انخفض عدد السواح الذين وصلوا الى الاقليم بنسبة ١١ في المائة عن مستواه الذي بلغه في عام ١٩٩٢، وذلك على إثر الزلزال الذي أصاب غوام في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٣^(٢٤). وبالرغم من ذلك، وفي عام ١٩٩٤، أظهر قطاع السياحة في غوام اتجاها نحو الانتعاش^(٢٥). ومن كانون الثاني/يناير الى أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، بلغ اجمالي عدد السواح الذين وصلوا الى الاقليم ٨٢٩ ٤٨٠ سائحا، أي بزيادة نسبتها ٢٣ في المائة بالمقارنة مع عام ١٩٩٣^(٢٦). وجاء نحو ٨٠ في المائة من السواح من اليابان، و ٤ في المائة من الولايات المتحدة، و ١٦ في المائة من بلدان أخرى^(٢٧).

٤٢ - وفي نهاية عام ١٩٩٣، كانت توجد ٦٦٦ ٦ غرفة من غرف الفنادق والنزل المتاحة للسواح^(٢٤). وثمة حركة نشطة جديدة لتطوير الفنادق في عام ١٩٩٣. وتضمنت مشاريع التشييد فندق هيلتون غوام الدولي وبه ٢٩١ غرفة؛ وفندق توماس بلازا وبه ٢٥٤ غرفة؛ ومنتجع ليو بالاس وبه ١١٤ غرفة؛ وفندق مارينا الدولي وبه ٥٨ غرفة. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، اعتمد ما مجموعه ١٨ مشروعاً للفنادق والنزل بها ١٨٤ ٤ غرفة من أجل تشييدها في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥^(٢٥). وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، استخدمت صناعة الفنادق ٥ ٠٦٠ شخصاً، وذلك بالمقارنة مع ٢٩٠ ٥ شخصاً في عام ١٩٩٢^(٢٦).

واو - التشييد

٤٣ - واصلت صناعة التشييد حيويتها خلال الفترة قيد الاستعراض. وخلال عام ١٩٩٣، أصدر ٢٠٨ ٣ تصريحاً بما تبلغ قيمته الاجمالية ٤٢٣,٨ مليون دولار. وكان أغلب النشاط في أعمال التشييد المنازل ومنازل الملكية المشتركة والفنادق^(٢٧). وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، استخدمت صناعة التشييد ٨ ٨١٠ شخصاً، أي بتخفيض نسبته ١٥ في المائة بالمقارنة مع عام ١٩٩٢^(٢٨).

٤٤ - وخلال عام ١٩٩٣، قامت وزارة الدفاع بالولايات المتحدة بتنفيذ مشاريع التشييد التالية في غوام: ٣٠٠ وحدة سكنية للأسر في مرتفعات أبراً بتكلفة تقديرية تبلغ ٥٦ مليون دولار؛ وحظيرة طائرات في قاعدة اندرسن للقوات الجوية بتكلفة قدرها ٢٩ مليون دولار؛ ومرفق لخزن المواد الخطرة بتكلفة تقديرية تبلغ ١٤,٨ ملايين الدولارات؛ ومستودع وحدة قذائف التوماهوك بمبلغ ٨,٢ مليون دولار؛ ومركز لتنمية الطفولة في قاعدة أندرسون للقوات الجوية بتكلفة تبلغ بـ ٢,٩ مليون دولار؛ ومرفق للتخزين بتكلفة قدرت بـ ٥,٢٣ مليون دولار. وبلغت التقديرات الاجمالية لتكلفة جميع مشاريع التشييد التي تقوم بها وزارة الدفاع في غوام مبلغ ١١٦ مليون دولار^(٢٩).

زاي - القطاع المالي

٤٥ - في عام ١٩٩٢، كانت المؤسسات المالية التالية مرخص لها بالعمل في غوام: مصرف وطني واحد؛ و ٥ مصارف حكومية؛ ومصرفان إقليميان؛ ومؤسساتن للإدخار والإقراض؛ و ٦ مرافق ساحلية للإقراض و ٢٠ شركة من شركات التمويل^(٣٠).

٤٦ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، بلغ إجمالي الأصول الكلية لجميع المؤسسات المالية المقيّمة في غوام ٥ بلايين دولار، أي بزيادة نسبتها ١٨ في المائة عن عام ١٩٩١. وخلال عام ١٩٩١، زاد إجمالي الودائع من ١,٥ بليون دولار الى ١,٧ بليون دولار^(٣١). وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، كان ثمة ١٤٦ شركة من شركات التأمين المسجلة في غوام منها ١٢٧ شركة أجنبية. وخلال عام ١٩٩١، قامت شركات التأمين بإعداد أفساط خطية مقدارها ١٤٨ مليون دولار، أي بزيادة نسبتها ١٤ في المائة بالمقارنة مع عام ١٩٩٠^(٣٢).

حاء - الصناعة والتجارة

٤٧ - تعتبر غوام، بوصفها من أكثر جزر غربي المحيط الهادئ سكانا، مركزا حضريا ومركزا لنقل البضائع بين السفن. وهي تستورد جميع السلع التجارية الجاهزة اللازمة لها تقريبا ولا تنتج محليا إلا نسبة ضئيلة من السلع المصنعة. وقطاع الصناعات التحويلية صغير وهو يشمل شركات تعمل في نحت الخشب، وصنع الحقائب والقوارب، وتعبئة المياه في زجاجات، وكذلك في إنتاج بطاقات المعايدة، والشيكولاته، وصناعة الساعات وألواح التزلج على الأمواج، والتذكارات السياحية. وهناك أنشطة أوسع، منها مصنع لتجهيز الألبان ومطابخ، ومخابز، ومعامل للخبز والحلويات، وشركة لإنتاج الساعات، ومصنع للنسيج. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ كان قطاع الصناعات التحويلية يستخدم ٨٤٠ ١ شخصا، أي قرابة ٤ في المائة من مجموع القوة العاملة في القطاع الخاص. وخلال عام ١٩٩٣، بلغ متوسط الإيرادات السنوية ٦٤٥ ٢٢ دولارا، بزيادة قدرها ٢٠,٨ في المائة على عام ١٩٩٢^(٣١).

٤٨ - وغوام ميناء معفي من الضرائب، وهو وسيلة سهلة لنقل المواد الخام لأغراض الصناعة التحويلية. وتشترك غوام في برنامجين تجاريين رئيسيين تستفيد منهما الصناعات التحويلية الموجهة للتصدير، وهما القانون الموحد للتعريف الجمركية للولايات المتحدة، ونظام الأفضليات المعمم^(٣٢).

٤٩ - ولا تزال حكومة غوام تنفذ سياسات ترمي إلى حماية المصنوعات المحلية عن طريق "ختم منتجات غوام" الذي تستفيد منه في الوقت الحاضر نحو ٦٠ من الصناعات التحويلية المحلية.

٥٠ - وتجارة التجزئة وتجارة الجملة هما القطاعان الرائدان في اقتصاد غوام. ففي عام ١٩٩٣ بلغ إجمالي حصائل الأعمال التجارية لتجارة الجملة والتجزئة ١,٤ بلايين دولار، وبذلك تجاوزت نسبتها ٣٠ في المائة من مجموع الإيرادات الكلية للأعمال التجارية في الإقليم. وكان قطاعا التجزئة والجملة يستخدمان ٦٨٠ ١٣ شخصا (٣١ في المائة من العدد الإجمالي لعمال القطاع الخاص).

طاء - النقل والمواصلات والمرافق الأساسية

الخدمات الجوية

٥١ - تعمل في غوام حاليا تسع خطوط جوية دولية وأربع خطوط للنقل الجوي اليومي منها خطوط ناورو الجوية، والخطوط الجوية أول نيبون، وخطوط ميكرونيزيا كونتيننتال، والخطوط الجوية اليابانية، والخطوط الجوية الكورية، والخطوط الجوية التايلندية، وخطوط اليابان - آسيا الجوية، وخطوط نورث ويست الجوية^(٣٣).

٥٢ - وأثناء الفترة المستعرضة، بدئ العمل في مشروع لتوسيع مطار غوام بعد أن نقلت بحرية الولايات المتحدة ملكية قطعة أرض تفوق مساحتها ١٢٥ فدانا إلى حكومة الإقليم. ومشروع التوسيع الذي تبلغ تكلفته

التقديرية ٢٦٠ مليون دولارا يضاعف المساحة الحالية للمطار ثلاثة مرات^(٣٣). وفي عام ١٩٩٣ بلغ مجموع المسافرين الوافدين الى غوام ١ ١٣٢ ٠٠٨، أي أقل ٣,٨ في المائة من عام ١٩٩٢^(٣٣).

٥٣ - وتتولى هيئة النقل العام في غوام تسيير نظام النقل العام في الإقليم. وفي عام ١٩٩٣ أتاحت الهيئة ٣٢٥ ١٢٠ رحلة فيما بين جميع القرى التسع عشرة طوال أيام العمل الأسبوعية. وواصلت هيئة غوام بارانزيت تقديم خدمات النقل البري للمعوقين، فأتاح لهم ١٦ ٤٢٧ رحلة عام ١٩٩٣^(٣٤).

الموانئ

٥٤ - تتولى هيئة ميناء غوام - وهي شركة عامة ووكالة تتمتع بالاستقلال الذاتي تابعة لحكومة الإقليم - الإشراف على ميناء غوام الذي يشكل مركزا رئيسيا للشحن العابر في غرب المحيط الهادئ. وفي الوقت الحاضر، تقوم هيئة الموانئ بتشغيل ١٠ خطوط للنقل البحري تقدم خدمات مباشرة منتظمة الى هاواي وأرض الولايات المتحدة. وخلال عام ١٩٩٢، دخلت ميناء غوام ٥١٠ سفن، بزيادة ٢,٩ في المائة بالمقارنة مع عام ١٩٩١^(٣٤).

الاتصالات السلكية واللاسلكية

٥٥ - واصلت هيئة غوام للهاتف تقديم خدمات الهاتف في الإقليم، وبلغ عدد خطوط الهاتف الرئيسية خلال العام المالي ١٩٩٣ ما مجموعه ٢٥٩ ٥٤ خطا، أي بزيادة ٩,٦ في المائة بالمقارنة مع عام ١٩٩٢. وفي عام ١٩٩٣ بلغت إيرادات الهيئة ٣٦,٧ مليون دولار، بزيادة ٧,٤ في المائة على عام ١٩٩٢^(٣٤).

الطاقة

٥٦ - واصلت هيئة غوام للطاقة توريد إمدادات الطاقة في الإقليم. وحتى أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، كان يوجد ٣٦ ٣٦٤ من مستخدمي الكهرباء في غوام. وخلال عام ١٩٩٢ بلغ إجمالي عائدات الهيئة ٩٣,٤ مليون دولار، منها ٤,٥ مليون دولار قدمته بحرية الولايات المتحدة. وفي عام ١٩٩٢، بلغ متوسط الاستهلاك المنزلي للطاقة ٢٢٢ ١٢ كيلوواط/ساعة^(٣٥).

المياه

٥٧ - وكالة غوام للمرافق العامة هي الهيئة المسؤولة عن توريد المياه وخدماتها. وفي عام ١٩٩٢، بلغ إجمالي استهلاك المياه في غوام ٣٢ بليون لتر. وفي السنة المالية ١٩٩٢ بلغت إيرادات الوكالة ٨,٥ ملايين دولار، أي بزيادة ٩,٦ في المائة على إيرادات السنة المالية ١٩٩١^(٣٥).

خامسا - الأحوال الاجتماعية

ألف - اليد العاملة

٥٨ - في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أفادت التقارير بأن مجموع الأيدي العاملة المدنية بلغ ٦٦ ٠٧٠ شخصا، منهم ٥٩٠ ٤٤ شخصا في القطاع الخاص و ٢١ ٤٨٠ شخصا في القطاع العام^(٣٦).

٥٩ - وفي عام ١٩٩٢، كانت أعداد المستخدمين في القطاع الخاص حسب الصناعات موزعة على النحو التالي: في الزراعة ٤٢٠ شخصا؛ والتشييد ١٢ ٧٤٦ شخصا؛ والصناعة التحويلية ٢ ٠٦٥ شخصا؛ والنقل والمرافق العامة ٣٤٦ ٤ شخصا؛ وتجارة الجملة ٢ ٠٤٥ شخصا؛ وتجارة التجزئة ١٢ ٠٦٠ شخصا؛ والمالية والتأمين والعقارات ٧٢٢ ٢ شخصا؛ والخدمات ١٢ ٥٣٤ شخصا^(٣٧).

٦٠ - ويشير "الاستعراض الاقتصادي السنوي لغوام" الى أنه حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ كان يوجد ٣١٦ ١٠ من العمال الأجانب في غوام، منهم ٣ ١٦٢ من الفلبين؛ و ٣ ٥٩١ من اليابان وجمهورية كوريا؛ و ٢١ ٠٣ من الصين و ٢١٩ من تايلند و ٢١٣ من ماليزيا؛ و ٦١ من الهند؛ و ١٩ من ميانمار، و ١٢ من سنغافورة، و ٨ من نيوزيلندا، و ٥ من سري لانكا، و ٢ من استراليا، و ٢ من بالاو، وواحد فقط من هولندا^(٣٧).

٦١ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٤، كانت نسبة العاطلين ٩,٤ في المائة، مقابل ٦,٦ في المائة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣^(٣٨).

باء - الصحة العامة

٦٢ - الرعاية الطبية رفيعة المستوى، عموما، والأحوال الصحية جيدة. وقد افتتح في عام ١٩٧٦ مستشفى غوام التذكاري الذي تملكه الحكومة وبه ١٥٨ سريرا. وبالإضافة الى ذلك يوجد مستشفى بحرية الولايات المتحدة ونحو ١٧ عيادة طبية و ٧ عيادات لطب الأسنان. وتدير إدارة الصحة العامة والخدمات الاجتماعية صيدلية، وقسما للتمريض، ومركزا لصحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة، وعيادة لطب الأطفال وهناك مرفق جديد للأمراض العقلية قيد التشييد. ويمارس الطب في غوام نحو ١٤٠ طبيبا في عدة تخصصات، ويوجد بها ما يزيد عن ٣٠ طبيبا للأسنان.

٦٣ - وتفيد التقارير الصحفية^(٣٩) أنه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ كان يوجد ٢٦ شخصا يحملون فيروس نقص المناعة البشرية، كما كشف التشخيص عن وجود ٢٤ شخصا مصابا بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وذكر الدكتور مورينز كبير الاختصاصيين في علم الأوبئة بجامعة هاواي الذي زار غوام في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ أنه ثبت وجود وباء الإيدز في مراحله المبكرة. وتجري إدارة الصحة العامة والخدمات الاجتماعية في المنطقة حاليا بالمجان وسريا، اختبارات ومشورات في مجال فيروس نقص المناعة البشرية.

كما شرعت الإدارة في وضع برامج للتثقيف والخدمات تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية لعامة الناس، فضلا عن برامج خاصة موجهة الى الفئات الشديدة التعرض لخطر^(٣٩).

٦٤ - وتشير الأنباء الى أن ٥ في المائة من سكان غوام مصابون بمرض التهاب الكبد ب، وهو مرض متوطن في المنطقة.

٦٥ - وتفيد الأنباء الصحفية أن غوام استفادت خلال الفترة ١٩٩٣/١٩٩٤، من منحة قدرها ٦٢٥ ٢٦٠ دولارا قدمتها وزارة الداخلية في الولايات المتحدة من أجل التدريب العالي للمشتغلين بالرعاية الصحية في جزر المحيط الهادئ التابعة للولايات المتحدة^(٤٠).

جيم - الإسكان

٦٦ - لا يزال توفير السكن الجيد بأسعار مناسبة مهمة ذات أولوية لحكومة الإقليم. وخلال السنة المالية ١٩٩٣، تلقت هيئة غوام للإسكان ١ ١٥١ طلبا للحصول على مساعدة مالية، وافقت على ٥٠ منها ويبلغ مجموع تكاليفها ٥,١ مليون دولار^(٤١).

٦٧ - وما زالت هيئة غوام للإسكان والتجديد الحضري التي أنشئت في عام ١٩٦٢، مسؤولة عن توفير مساكن محترمة ومأمونة وصحية للأسر ذات الدخل المنخفض. وحتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، كانت الهيئة تملك ٨٠١ وحدة سكنية للإيجار منها ٦٦٩ وحدة لعدة أسر، و ١٣٢ وحدة للمسنين. وفي عام ١٩٩٢ بلغ إجمالي الاعتمادات التي قامت الهيئة بإدارتها ٢٤,٥ ملايين دولار.

دال - الرعاية الاجتماعية

٦٨ - في عام ١٩٩٣، تلقى ما يبلغ في المتوسط ١٦٠ ٤ من الأسر المعيشية ١٨,٤ مليون دولار في شكل إعانات غذائية. وفيما يلي تقسيم حسب الفئات والأعداد للأشخاص الذين تلقوا مساعدات حكومية في عام ١٩٩٣: المعونة المقدمة إلى الأسر التي لديها أطفال معالين، ٣٠٠ ٥ شخص؛ والمساعدة المقدمة لكبار السن، ٧٧٢ شخصا؛ والمساعدة العامة، ٧٦٣ شخصا؛ والمعونة المقدمة إلى المعوقين بصفة دائمة وتامة، ١٠٧ أشخاص؛ والمعونة المقدمة إلى المكفوفين، شخصان. ويوازي مجموع الإنفاق على المساعدة العامة ومن بينها ٤,٧ مليون دولار للرعاية الطبية مبلغ ١٧,٦ مليون دولار^(٤٢).

هاء - الجريمة

٦٩ - خلال عام ١٩٩٣، سجلت ٥٥٦ ١٤ جريمة جنائية بما فيها ٨ جرائم قتل و ٩٠ جريمة اغتصاب و ١١٠ جريمة سرقة و ٢٢٧ هجوما متعمدا و ١ ٠٩٨ جريمة سطو على المنازل و ٦٤٣ ٣ جريمة سرقة واختلاس و ٤٢٧ جريمة سرقة سيارات و ١٤ جريمة إشعال حرائق متعمدة^(٤٣).

سادسا - الأحوال التعليمية

٧٠ - التعليم إلزامي للأطفال بين سن السادسة والثانية عشرة. وقد أنشأ الإقليم نظاما واسع النطاق للتعليم العام والخاص. ويشمل نظام التعليم العام ٢٤ مدرسة ابتدائية و ٦ مدارس متوسطة و ٥ مدارس ثانوية وجامعة غوام وكلية غوام المجتمعية. وتتولى إدارة المدارس الخاصة الكنيستان الكاثوليكية والأسقفية البروتستانتية وكنيسة أدفانتست اليوم الساع. وتوجد أيضا كليتان تجاريتان خاصتان.

٧١ - وفي العام الدراسي ١٩٩٣-١٩٩٤ كان إجمالي عدد المقيد في المدارس ٦٤٦ ٢٧ تلميذا منهم ١٢٢ ٣١ تلميذا في المدارس العامة و ٥٢٤ ٦ تلميذا في المدارس الخاصة. وبلغ مجموع عدد المدرسين في المدارس العامة ٦١٤ ١ مدرسا. وبلغت ميزانية ١٩٩٣-١٩٩٤ المرصودة لتشغيل المدارس العامة مبلغ ١٦٠.٤ مليون دولار أو ٤٥٦ ٥ دولارا لكل تلميذ^(٤٤).

٧٢ - وأشارت كلية غوام المجتمعية إلى أن عدد الطلبة الملتحقين بها في ١٩٩٣/١٩٩٤ بلغ ٣٥٥ ٢ طالبا. وبالإضافة إلى دورات التدريب على التشييد وصناعتي الفنادق/المطاعم، تقدم الكلية برامج في التسويق والسياحة والتمريض والتشييد والالكترونيات^(٤٥).

٧٣ - وتقدم جامعة غوام، وهي جامعة معتمدة من الرابطة الغربية للمدارس والكليات بالولايات المتحدة، برامج للدراسات العليا في التربية والإدارة العامة وتقوم بتشغيل مختبر للأبحاث البحرية. ويحتفظ مركز أبحاث منطقة ميكرونيزيا بالجامعة بمجموعة شاملة من الوثائق التاريخية. وفي ١٩٩٢/١٩٩٣، بلغ مجموع الطلاب الملتحقين بالجامعة ٣٣٠ ٣ طالبا^(٤٦).

سابعا - مركز الإقليم في المستقبل

استفتاء بشأن المركز السياسي

٧٤ - تجدر الإشارة إلى أن المقترعين الغواميين سئلوا في استفتاء أجري بشأن المركز السياسي في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ عما يفضلونه من البدائل السبعة التالية كهدف نهائي لإقليم غوام: (أ) مركز الدولة؛ (ب) الاستقلال؛ (ج) الارتباط الحر؛ (د) مركز الإقليم المدمج (أي مع وجود دستور محلي)؛ (هـ) مركز الكمنولث؛ (و) الوضع الراهن أو (ز) غير ذلك. وحصل مركز الكمنولث على ٩١٤ ٤ صوتا (٤٩,٥ في المائة) أي أقل قليلا من الأغلبية البسيطة وتلاه مركز الدولة الذي حصل على ٥٤٧ ٢ صوتا. واختارت الأغلبية الكبرى من المقترعين في كل قرية في الجزيرة مركز الكمنولث. وفي الاستفتاء المعاد الذي أجري في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، أعربت أغلبية كبيرة من المقترعين عن تفضيلها لمركز الكمنولث. وعقب ذلك في شباط/فبراير ١٩٨٤ شكل المجلس التشريعي في غوام لجنة مكونة من ٨ أعضاء معنية بتقرير المصير لتقوم بإعداد مشروع اتفاق الكمنولث الذي سيقدم إلى كونغرس الولايات المتحدة للنظر فيه إذا قبله الشعب.

مشروع قانون الكمنولث

٧٥ - في أيار/مايو ١٩٨٦ أنجزت اللجنة المعنية بتقرير المصير مشروع قانون الكمنولث. وفي عام ١٩٨٧ وافقت الأغلبية عليه في اقتراع شعبي.

٧٦ - ويرد استعراض تفصيلي لمشروع قانون الكمنولث في ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة في عام ١٩٩٤ (A/AC.109/1192)، الفقرات ١٩-٣٧). وباختصار فإن غوام ستصبح بموجب مشروع قانون الكمنولث إقليماً متمتعاً بحكم ذاتي كامل في إطار كمنولث مع الولايات المتحدة بموجب دستور معتمد محلياً يعترف بسيادة الولايات المتحدة على غوام ويكون متسقاً مع هذه السيادة ومع سيادة دستور الولايات المتحدة فضلاً عن معاهدات وقوانين الولايات المتحدة التي تنطبق على غوام. وسيُنص دستور غوام على شكل جمهورية للحكومة. ولا تنطبق أية قوانين اتحادية تصدر بعد اعتماد هذا القانون على غوام بدون موافقتها. وستقوم لجنة مشتركة، بالتشاور بانتظام مع الولايات المتحدة وغوام بشأن العلاقات الثنائية بينهما. وستتشاور الولايات المتحدة مع غوام بشأن جميع الأنشطة التي تقوم بها وزارة الدفاع في الإقليم وتدفع إيجاراً للأراضي التي تستخدمها للأغراض العسكرية. وسيعترف كونغرس الولايات المتحدة بحق الشعب الشاموري غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وهو الحق الذي سينص عليه في حكم خاص في دستور غوام. ويمكن لحكومة الولايات المتحدة أن تقوم بالتعاون مع حكومة غوام عن طريق برامج ممولة اتحادياً، لتعزيز المحافظة على اللغة والثقافة والتقاليد الشامورية وصونها وتحسين الفرص الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية للشاموريين فضلاً عن تدريب الشاموريين لتوظيفهم كفنيين وعمال مهرة ورؤساء في الأعمال التجارية والصناعية. وستتولى حكومة غوام إنشاء ائتمان أراضي للشاموريين تشمل بعض الأراضي التي تردها الولايات المتحدة. وستتمتع غوام بسلطة أكبر في الإشراف على مسائل الهجرة بما فيها سلطة نقض القوانين والأنظمة الاتحادية. وستنشئ غوام أيضاً منطقة اقتصادية خالصة تمتد ٢٠٠ ميل. وأخيراً يقيد مشروع قانون الكمنولث استخدام الولايات المتحدة للمياه المحيطة بغوام لغرض إلقاء النفايات النووية أو تخزينها ويلزم الولايات المتحدة بتنظيف جميع المواقع التي تستخدمها القوات العسكرية من النفايات الكيميائية. وتوفر لدى أمانة اللجنة الخاصة نسخة من مشروع قانون الكمنولث.

٧٧ - وقدم مشروع القانون إلى كونغرس الولايات المتحدة في ١٩٨٨. وخلص تقرير صادر في عام ١٩٨٩ عن فرقة العمل الاتحادية المشتركة بين الوكالات إلى أن بعض أحكام مشروع القانون غير دستورية ولا سيما تلك المتعلقة بممارسة الشعب الشاموري لحق تقرير المصير^(٤٧).

٧٨ - وفي أعقاب المفاوضات التي جرت بين فرقة العمل الاتحادية المشتركة بين الوكالات واللجنة المعنية بتقرير مصير غوام في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ قدمت فرقة العمل تقريراً آخر يعرض صيغة توفيقية بشأن مشروع قانون الكومنولث. وتضم المجالات التي لم تتمكن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات واللجنة المعنية بتقرير المصير من التوصل إلى اتفاق بشأنها (نحو ثلث مشروع القانون) طلب غوام التمتع بحق النقض فيما يتعلق بانطباق القوانين الاتحادية على غوام^(٤٧).

٧٩ - وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، قام وزير داخلية الولايات المتحدة بموافقة من رئيس الولايات المتحدة بتعيين السيد مايكل هايمان ممثلاً خاصاً لقضايا كومنولث غوام. وتشمل مسؤوليات الممثل الخاص إجراء استعراض لمركز كومنولث غوام وإعداد توصية تقدم إلى البيت الأبيض بشأن مركز الإقليم في المستقبل^(٤٨).

٨٠ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، صرح الممثل الخاص للولايات المتحدة بأنه يأمل في تقديم مشروع قانون لإجازة قانون الكومنولث المعروض على الكونغرس بحلول نهاية عام ١٩٩٤. كما قال السيد هايمان أنه متعاطف مع الشاموريين ويرى أن من الأفضل معالجة بعض الأمور على الصعيد المحلي. وقال إن الكومنولث هو مسعى للحصول على مزيد من حقوق الحكم الذاتي بيد أن الأمر ينطوي على بعض القضايا الصعبة. وأشار إلى أنه بعد أن استعرض القانون فإنه يعتقد أن أصعب قضية تواجهه هي تقرير المصير. فبعد إجازة القانون ستكون هناك فترة زمنية لا يجوز فيها إلا للشاموريين أن يصوتوا على قضايا بعينها. وهناك جمع غفير من غير الشاموريين يعيشون في الجزيرة ويعتبرونها وطنًا لهم. وصرح السيد هايمان أن المسألة أصبحت بذلك مسألة إنصاف ومساواة^(٤٩).

٨١ - وتفيد الأنباء الصحفية بأن السيد جوزيف آدا قام بعد زيارته لواشنطن العاصمة في شباط/فبراير ١٩٩٤، عندما كان حاكمًا لغوام، بالإعراب عن تفاؤله إزاء حالة المفاوضات بشأن مركز الاقليم في المستقبل. وقال إنه ستجرى في عام ١٩٩٤ مباحثات جادة بشأن مركز الكومنولث المقترح لغوام. ومن بين القضايا التي ستجرى مناقشتها، سلط الضوء على ما يلي: سيادة الشعب الشاموري، وتطور العلاقة بين الولايات المتحدة وغوام؛ واشتراك غوام في المنظمات الدولية^(٥٠).

٨٢ - بيد أنه في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ انتقد حاكم غوام "الدولة القائمة بالإدارة على خمولها" في تنفيذ مشروع قانون الكومنولث وذلك في بيان أدلى به أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) التابعة للجمعية العامة^(٥١). وفي الجلسة ذاتها صرح رئيس الهيئة التشريعية في غوام بأن شعب غوام اختار مسارًا للمستقبل يتطلب تغييرات عميقة في المركز السياسي لغوام وممارستها لحقها في تقرير المصير^(٥٢). وأكد سيناتور في الهيئة التشريعية الغوامية أنه على الرغم من أن الدولة القائمة بالإدارة تواصل دراسة الاقتراح الغوامي فإنها لم تقدم في المقابل شيئًا جوهريًا يمكن أن يرضي شعب غوام^(٥٣).

٨٣ - وتذكر التقارير الصحفية أن السيد كارل غوتيريه حاكم غوام صرح أثناء حملاته الانتخابية بأن طلب غوام الحصول على مركز الكومنولث يظل هو القضية الرئيسية. وأكد أنه لا يمكن تغيير مشروع قانون الكومنولث إلا باتفاق متبادل بين الحكومتين الاتحادية والمحلية. وأشار السيد غوتيريه إلى أن الرئيس كلينتون أمامه سنتان أخريان لإنجاز الاتفاق. وأكد كذلك على أهمية إعادة الممتلكات الاتحادية إلى السيطرة المحلية مشيرًا إلى أن عودة هذه الأراضي إلى ملاكها الأصليين سيكون حلاً مثاليًا لهذه المشكلة. وتناول المسائل المتعلقة بحماية وتعزيز اللغة والثقافة الشامورية، وأكد السيد غوتيريه إلى أنه سيستخدم جميع موارد الحكومة لتدعيم الثقافة الشامورية^(٥٤).

الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٨٤ - في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ اعتمدت الجمعية العامة القرار ٤٩/٤٦ بـ ٤ - وهو قرار موحد يتناول تسعة أقاليم كرس القسم السادس منه لغوام بالتحديد.

الحواشي

- (١) استمدت المعلومات الواردة في هذه الورقة من تقارير منشورة.
- (٢) "الاستعراض الاقتصادي السنوي لغوام لعام ١٩٩٣"، وزارة التجارة، غوام، الصفحة ١.
- (٣) صحيفة الوقائع الصادرة عن وزارة الداخلية في الولايات المتحدة في آب/اغسطس ١٩٩١.
- (٤) الأمم المتحدة، "تقرير عن الإحصاءات السكانية والحيوية"، ورقات إحصائية المجموعة ألف، المجلد ٤٦، رقم ٣ (ST/ESA/STAT/SER.A/190) البيانات متاحة اعتباراً من ١ تموز/يوليه ١٩٩٤، نيويورك: إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، الشعبة الإحصائية، ١٩٩٤ ص ١٤.
- (٥) "الاستعراض الاقتصادي السنوي لغوام لعام ١٩٩٣" ص ١٠٠.
- (٦) "باسيفيك ديلي نيوز"، ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.
- (٧) المرجع نفسه، ٩ و ١١ و ١٢ و ٢٠ و ٢٧ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.
- (٨) الاستعراض الاقتصادي السنوي لغوام ١٩٩٣ الصفحات ٢٥-٢٧.
- (٩) المرجع نفسه، الصفحة ٢.
- (١٠) "الاستعراض الاقتصادي السنوي لغوام لعام ١٩٩٢"، صفحة ٢.
- (١١) "باسيفيك ديلي نيوز"، ١٨ آب/اغسطس ١٩٩٣.
- (١٢) "الاستعراض الاقتصادي السنوي لغوام لعام ١٩٩٣"، صفحة ٢٨.
- (١٣) المرجع نفسه، صفحة ٣١.
- (١٤) "باسيفيك ديلي نيوز"، ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.
- (١٥) المرجع نفسه، ١٢ نيسان/ابريل ١٩٩٤.
- (١٦) المرجع نفسه، ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

الحواشي (تابع)

- (١٧) المرجع نفسه، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.
- (١٨) "الاستعراض الاقتصادي السنوي لغوام لعام ١٩٩٣"، صفحة ٤٦.
- (١٩) المرجع نفسه، صفحة ٥٦.
- (٢٠) المرجع نفسه، صفحة ٥٨.
- (٢١) "الاستعراض الاقتصادي السنوي لغوام لعام ١٩٩٢"، صفحة ٥٣.
- (٢٢) "الاستعراض الاقتصادي السنوي لغوام لعام ١٩٩٣"، الصفحات ٤٩ - ٥٢.
- (٢٣) المرجع نفسه، صفحة ٥٣.
- (٢٤) المرجع نفسه صفحة ٧٣.
- (٢٥) "باسيفيك ديلي نيوز"، ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.
- (٢٦) المرجع نفسه، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.
- (٢٧) المرجع نفسه، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.
- (٢٨) "الاستعراض الاقتصادي السنوي لغوام لعام ١٩٩٣"، صفحة ٧٤.
- (٢٩) المرجع نفسه، صفحة ٥٩.
- (٣٠) المرجع نفسه، صفحة ٦١.
- (٣١) المرجع نفسه، صفحة ٦٤.
- (٣٢) المرجع نفسه، صفحة ٧٠.
- (٣٣) المرجع نفسه، صفحة ٣٧.

الحواشي (تابع)

- (٣٤) المرجع نفسه، صفحة ٣٩.
- (٣٥) المرجع نفسه، صفحة ٤٤.
- (٣٦) المرجع نفسه، صفحة ١٧.
- (٣٧) "الاستعراض الاقتصادي ربع السنوي لغوام" مركز البحوث الاقتصادية، بوزارة التجارة، حكومة غوام المجلد ١٦، رقم ٢، نيسان/أبريل - حزيران/يونيه ١٩٩٤، صفحة ١٦.
- (٣٨) المرجع نفسه، صفحة ١١.
- (٣٩) "باسيفيك ديلي نيوز"، ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.
- (٤٠) "الاستعراض الاقتصادي السنوي لغوام لعام ١٩٩٣".
- (٤١) المرجع نفسه، صفحة ١٦.
- (٤٢) المرجع نفسه، الصفحتان ١٦ - ١٧.
- (٤٣) المرجع نفسه، صفحة ٢٠٦.
- (٤٤) المرجع نفسه، الصفحات ١٠٩ - ١١٣.
- (٤٥) المرجع نفسه، صفحة ١١٦.
- (٤٦) المرجع نفسه، صفحة ١١١.
- (٤٧) "باسيفيك ديلي نيوز"، ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.
- (٤٨) نشرة صحفية صادرة عن وزارة الداخلية في الولايات المتحدة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.
- (٤٩) "باسيفيك ديلي نيوز"، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

الحواشي (تابع)

- (٥٠) المرجع نفسه، ٧ شباط/فبراير ١٩٩٤.
- (٥١) A/C.4/49/SR.3، الفقرة ٣٠.
- (٥٢) A/C.4/49/SR.3، الفقرة ٤٧.
- (٥٣) A/C.4/49/SR.3، الفقرة ٥٨.
- (٥٤) "باسيفيك ديلي نيوز"، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

— — — — —